

Distr.: General
21 April 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند 152 من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 وميزانيتها المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2019/2018	52 938 900 دولار
نفقات الفترة 2019/2018	51 556 900 دولار
الرصيد الحر للفترة 2019/2018	1 382 000 دولار
اعتمادات الفترة 2020/2019	50 785 300 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2020/2019 ^(أ)	49 851 900 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2020/2019	933 400 دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة 2021/2020	52 045 600 دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة 2021/2020	(295 500 دولار)
توصية اللجنة الاستشارية للفترة 2021/2020	51 750 100 دولار

(أ) التقديرات في 31 كانون الثاني/يناير 2020.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (انظر A/74/598 و A/74/693)، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برود خطية وردت في 14 نيسان/أبريل 2020. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/74/806).

ثانيا - أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019

2 - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها 292/72، مبلغا إجماليه 52 938 900 دولار (صافيه 50 411 400 دولار) للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019. ووصل مجموع نفقات هذه الفترة إلى مبلغ إجماليه 51 556 900 دولار (صافيه 49 111 800 دولار)، بمعدل تنفيذ للميزانية قدره 97,4 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناتج عن ذلك والبالغ 1 382 000 دولار، بالقيمة الإجمالية، نسبة 2,6 في المائة من المستوى العام للموارد التي اعتُمدت للفترة المالية، ويمثل الأثر المشترك لنفقات أقل من النفقات المدرجة في الميزانية تحت البنود التالية: (أ) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (743 700 دولار، أو 3,4 في المائة)؛ و (ب) الموظفون المدنيون (633 000 دولار، أو 4,1 في المائة)؛ و (ج) التكاليف التشغيلية (5 300 دولار، أو 0,04 في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 (A/74/598).

3 - وخلال الفترة 2019/2018، نُقل مبلغ إجماليه 42 200 دولار من المجموعة الثانية (الموظفون المدنيون) إلى المجموعة الثالثة (التكاليف التشغيلية) لتلبية احتياجات إضافية من اقتناء المركبات ناجمة عن التردّي البالغ في حالة المركبات الحالية وارتفاع تكاليف صيانتها. وكما هو مبين أيضا في تقرير أداء الميزانية، تسببت إعادة التوزيع لانخفاض الاحتياجات من الموظفين المدنيين، أي انخفاض تكاليف مرتبات الموظفين الوطنيين بسبب انخفاض قيمة اليورو وانخفاض التكاليف العامة للموظفين الدوليين (المرجع نفسه، الفقرة 28).

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

4 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت، في 31 كانون الثاني/يناير 2020، ما قدره 35 203 300 دولار. أما في نهاية الفترة المالية، فمن المُتوقَّع أن يبلغ مجموع النفقات 49 851 900 دولار، مما سيُسفر عن رصيد حر متوقَّع قدره 933 400 دولار (1,8 في المائة).

5 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقررّة لتغطية تكاليف قوة الأمم المتحدة في قبرص منذ إنشائها قد بلغ، حتى 25 شباط/فبراير 2020، ما قدره 689 355 000 دولار. وبلغت المدفوعات التي وردت حتى 31 كانون الثاني/يناير 2020 ما قدره

663 198 500 دولار، مع رصيد حر قدره 26 156 500 دولار. وفي 24 شباط/فبراير، بلغ الرصيد النقدي المتاح للقوة 6 773 800 دولار، أي ما يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لثلاثة أشهر وقدره 9 264 700 دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وأبلغت اللجنة بأن الرصيد غير المسدد للمعدات المملوكة للوحدات وصل، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، إلى 206 070 دولاراً. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن هناك 10 مطالبات تتعلق بالوفاة والإعاقة لم يُبَتَّ فيها بعد. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة حثت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (انظر أيضاً قرار الجمعية العامة 314/73، الفقرتين 2 و 3). وتأمل اللجنة أن تُسَوَّى المطالبات التي لم ينظر فيها بعد على وجه السرعة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

ألف - الولاية واقتراضات التخطيط

6 - حدد مجلس الأمن الولاية المسندة إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في قراره 186 (1964)، ومدها في آخر مرة، حتى 31 تموز/يوليه 2020، في قراره 2506 (2020)، المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 2020. وترد اقتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة 2021/2020 في الفرع "أولاً - باء" من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة لتلك الفترة (A/74/693).

باء - الاحتياجات من الموارد

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات	المخصصات	تقديرات التكاليف	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
	(2019/2018)	(2020/2019)	(2021/2020)		
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	21 363,9	21 926,1	21 870,5	(55,6)	(0,3)
الموظفون المدنيون	14 732,3	15 146,4	15 667,8	521,4	3,4
التكاليف التشغيلية	15 460,7	13 712,8	14 507,3	794,5	5,8
إجمالي الاحتياجات	51 556,9	50 785,3	52 045,6	1 260,3	2,5
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	2 445,1	2 542,1	2 632,7	90,6	3,6
صافي الاحتياجات	49 111,8	48 243,2	49 412,9	1 169,7	2,4
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	456,2	437,4	503,0	65,6	15,0
مجموع الاحتياجات	52 013,1	51 222,7	52 548,6	1 325,9	2,6

ملاحظة: ترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة.

7 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، بموجب أحكام اتفاق مركز القوات، تبلغ التبرعات العينية غير المدرجة في الميزانية والمقدمة من حكومة قبرص للفترة 2021/2020 ما قدره 882 900 دولار⁽¹⁾، وأن قيمة تبرعاتها العينية غير المدرجة في الميزانية للفترة نفسها تُقدّر بمبلغ 162 000 دولار (المرجع نفسه، الفقرة 41). وتلاحظ اللجنة مع التقدير استمرار تقديم التبرعات.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة 2020/2019 ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020 الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	860	860 -
شرطة الأمم المتحدة	69	69 -

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

8 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2021/2020 ما قدره 21 870 500 دولار، أي بانخفاض قدره 55 600 دولار، أو 0,3 في المائة، مقارنةً بالمبلغ المخصص للفترة 2020/2019. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن ذلك النقصان يُعزى أساساً إلى انخفاض في الاحتياجات ترد، في جملة أمور، تحت بنود تسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية، وحصول الإعاشة، والمعدات المملوكة للوحدات، وبدل الإقامة المقرر للبعثة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات من السفر لأغراض تمرکز أفراد القوات وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن، تُعزى أساساً إلى ارتفاع متوسط تكلفة التنقلات ذهاباً وإياباً مقارنةً بالفترة 2020/2019.

9 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة 2020/2019	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020 الفرق
الوظائف		
الموظفون الدوليون	38	39 1
الموظفون الفنيون الوطنيون	6	8 2
الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة	115	115 -
الوظائف المؤقتة ^(أ)		
الموظفون الدوليون	2	2 -
المجموع	161	164 3

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(1) يذكر تقرير الأمين العام أن مبلغ 882 900 دولار يتضمن القيمة السوقية لتكاليف مراكز الأمم المتحدة للمراقبة ومرافق المكاتب والإقامة التي تقدمها حكومة قبرص إلى القوة مجاناً لاستخدام الوحدات العسكرية ووحدات شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجمع مقر قيادة القوة (A/74/693، الفقرة 41).

10 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2021/2020 ما قدره 15 667 800 دولار، أي بانخفاض قدره 521 400 دولار، أو 3,4 في المائة، مقارنةً بالمبلغ المخصص للفترة 2020/2019. ويشير الأمين العام إلى أن تلك الزيادة تُعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل شغور أدنى (الموظفون الدوليون: 4,2 في المائة مقارنةً بنسبة 7,0 في المائة سابقاً؛ والموظفون الفنيون الوطنيون: 14 في المائة مقارنةً بنسبة 25 في المائة؛ والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة: 2 في المائة مقارنةً بنسبة 2,5 في المائة)؛ و (ب) تطبيق معدلات أعلى في حساب مرتبات الموظفين الدوليين استناداً إلى جدول المرتبات المنقح؛ و (ج) اقتراح إنشاء ثلاث وظائف (وظيفة واحدة لموظف دولي ووظيفتان وطنيتان من الفئة الفنية) مع تطبيق معدل شغور قدره 50 في المائة (المرجع نفسه، الفقرة 53؛ انظر أيضاً الفقرات 12 إلى 14 أدناه).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

11 - فيما يتعلق بالفترة 2021/2020، يُقترح إنشاء ما مجموعه 164 من الوظائف المدنية الثابتة والمؤقتة، بما في ذلك إنشاء ثلاث وظائف جديدة، وهي وظيفة لموظف تخطيط برتبة ف-4، ووظيفة لموظف قانوني معاون (موظف فني وطني)، ووظيفة لموظف معاون لشؤون البيئة (موظف فني وطني) (A/74/693، الفقرات 31 و 32 و 39 و 40).

12 - ويُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف لتخطيط البعثة برتبة ف-4 يتولى مهام تعزيز تخطيط البعثة بقدره مكرسة للتخطيط الاستراتيجي، حيث إن هذه المسؤوليات يضطلع بها حالياً كبير المستشارين برتبة مد-1 في مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس خلية التحليل المشتركة للبعثة (ف-5)، ومسؤول التخطيط العسكري (المرجع نفسه، الفقرة 31). وتلاحظ اللجنة الاستشارية تعاون البعثة الوثيق بشأن طائفة واسعة من المسائل التشغيلية، من بينها التخطيط الاستراتيجي، مع سائر بعثات حفظ السلام العاملة في المنطقة ومع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا (انظر أيضاً المرجع نفسه، الفقرة 20). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الموظفين الحاليين يضطلعون أيضاً بالاستعراض الاستراتيجي لعام 2017 وبالمراحل الأولية لبدء العمل بالنظام الشامل لتقييم الأداء. غير أن اللجنة تلاحظ أن احتياجات القوة في مجال التخطيط الاستراتيجي يمكن اعتبارها مستقرة نسبياً في الوقت الحالي لأن ولاية البعثة لم يطرأ عليها أي تغيير، وأن أي ما يلزم من خدمات الدعم المخصص الغرض و/أو الخبرة الفنية ينبغي أن يُقدم إليها بالاستعانة بالفقرات الحالية أو طلبه من البعثات الإقليمية و/أو قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، عند الضرورة. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن مسؤوليات التخطيط في القوة توسّع نطاقها إلى حد يبرّر إنشاء وظيفة جديدة، ولذلك فهي توصي، في الوقت الحالي، بعدم إنشاء وظيفة واحدة لموظف تخطيط برتبة ف-4.

13 - ويُقترح إنشاء وظيفة جديدة لموظف معاون لشؤون البيئة (موظف فني وطني) استجابةً لتوصية مجلس مراجعي الحسابات بتعيين موظف خاص لشؤون البيئة (المرجع نفسه، الفقرتان 39 و 40). ويذكر الأمين العام في تقريره أن المبادرات البيئية للقوة ستشمل تنفيذ النظام الميداني لإدارة الهياكل الأساسية عن بُعد، وهو مبادرة بيئية تديرها مركزياً قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات (المرجع نفسه، الفقرة 18). ويذكر في التقرير كذلك أن درجة التقييم الإجمالي في سجل أداء الإدارة البيئية في القوة بلغت 100 في الفترة 2019/2018 وستظل دون تغيير في الفترة 2021/2020. وترى اللجنة الاستشارية أن البعثة، رغم افتقارها إلى قدرات مكرسة من موظفي شؤون البيئة، قد حققت نتائج كبيرة في سجل إدارتها البيئي، وتمكنت

من الشروع في مبادراتها البيئية (انظر أيضا الفقرة 20 (ج) أدناه). وتواصل اللجنة الاستشارية الترحيب بالمبادرات البيئية التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وتشجع تعاونها الجاري مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وبعثات حفظ السلام في المنطقة. غير أن اللجنة ترى أن المهام المرتبطة بالوظيفة المقترح إنشاؤها يمكن الاضطلاع بها في حدود القدرات الحالية من الموظفين، بأن تلتبس في ذلك طرقا شتى منها نقل أو إعادة ندب وظيفة حالية دولية أو وطنية. ولذلك توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون البيئة من الفئة الفنية الوطنية.

14 - ويُقترح إنشاء وظيفة جديدة لموظف قانوني معاون (موظف فني وطني) لتقديم المشورة القانونية بشأن المسائل الموضوعية والإجرائية المتصلة بالولاية، والمساعدة في إجراء بحوث في مجال القوانين المحلية وفي أنشطة الاتصال على المستوى المحلي (المرجع نفسه، الفقرة 32). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المساعدة القانونية الداخلية ذات الصلة بالموضوع تُقدم طيلة السنوات التسع الماضية عن طريق الخدمات التعاقدية الفردية، وأن المقترح يبين الطابع المستمر لذلك الاحتياج تماشيًا مع المبادئ التوجيهية ذات الصلة للموارد البشرية⁽²⁾ (انظر أيضا الفقرة 20 (هـ) أدناه). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء الوظيفة الجديدة للموظف القانوني المعاون من الفئة الفنية الوطنية.

معدلات الشغور والوظائف الشاغرة

15 - يقدم الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشواغر الخاصة بالموظفين المدنيين.

معدلات الشواغر

(النسبة المئوية)

2021/2020	2020/2019	2019/2018			
			المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر في الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2020		
			المعدل المدرج في الميزانية	المعدل الفعلي	المعدل المدرج في الميزانية
الوظائف الدولية	6,0	5,3	10,0	5,3	4,2
الوظائف الوطنية من الفئة الفنية	0,0	0,0	25,0	33,3	14,0
الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة	4,0	1,7	2,0	3,5	2,0
الوظائف الدولية المؤقتة	0,0	0,0	50,0	0,0	0,0

16 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدلات الشواغر المقترحة بنسبة 4,2 في المائة للموظفين الدوليين و 14 في المائة للموظفين الوطنيين، تضع في الاعتبار عملية التوظيف الجارية لملء

(2) أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الفقرة 5-9 من الأمر الإداري ST/AI/2013/4 تنص على أن تكون الخدمات التي يقدمها فرادى الموظفين التعاقديين محدودة بإطار زمني تصل مدته إلى ستة أشهر عمل، أو في ظروف خاصة، إلى تسعة أشهر عمل، في غضون 12 شهرا متتالية.

الوظائف الشاغرة التي يتوقع شغلها في أجل أقصاه نيسان/أبريل 2020، مع توقع البعثة تحقيق شغل كامل لهذه الوظائف بحلول 30 حزيران/يونيه 2020. وأبلغت اللجنة كذلك بأن تسع وظائف كانت لا تزال شاغرة حتى 31 كانون الثاني/يناير 2020، تشمل ثلاث وظائف دولية (1 ف-5 و 2 ف-4) ووظيفتين لموظفين فنيين وطنيين وأربع وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة. وتشير وثيقة الميزانية إلى أنه لم توجد أية وظائف ظلت شاغرة لأكثر من عامين (A/74/693، الفرع خامسا - باء).

17 - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها في هذا الصدد الذي ومفاده أن معدلات الشواغر المقترحة ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترحة مختلفة عن المعدلات الفعلية، فينبغي أن يُقدم في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة تبرير واضح لذلك بانتظام (انظر أيضا A/73/755/Add.5، الفقرة 21).

18 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرتين 12 و 13 أعلاه. وينبغي تبعا لذلك تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند.

3 - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة 2020/2019	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020	الفرق
13 712 800	14 507 300	794 500
التكاليف التشغيلية		

19 - وتعكس الزيادة المقترحة للفترة 2021/2020 ارتفاعا في الاحتياجات يرد، في جملة أمور، تحت بنود الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، والسفر في مهام رسمية، والمرافق والهيكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يقابله جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بنود النقل البري، والعمليات الجوية، والخدمات الطبية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، (انظر A/74/693، الفرعين الثاني والثالث).

20 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة عن بعض الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة 2021/2020، تبين نقصاً في الإنفاق في الفترة 2019/2018 وفي الأشهر السبعة الأولى من الفترة 2020/2019. ولم تتلق اللجنة في حالات أخرى معلومات مقنعة لتبرير مستوى الموارد المقترح للفترة 2021/2020. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بالتعديلات التالية:

(أ) الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية: ترتبط الزيادة البالغة 3 900 دولار، أو بنسبة 11,9 في المائة، من 33 100 دولار في الفترة 2020/2019 إلى 37 000 دولار في الفترة 2021/2020، بتكاليف خبيرين استشاريين حاليين وخبير استشاري آخر يُقترح التعاقد معه لأغراض تقديم الدعم التقني لمشاريع مشتركة بين الطائفتين (المرجع نفسه، الفقرة 55). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يُقترح التعاقد، لمدة شهر واحد في كل حالة، كما يلي: خبير استشاري دولي واحد لتركيز الاهتمام على مسائل المجتمع المدني والنساء والشباب؛ وخبيران استشاريان وطنيان لتركيز الاهتمام على الإعلام والتراسل المجتمعيين، والأنشطة المجتمعية الموجهة للنساء والشباب. ولم تتلق اللجنة الاستشارية معلومات مقنعة تبين أن المهام المقررة لا يمكن أن يؤديها خبيران استشاريان، تُدعم بالخبرات الداخلية القائمة، إذا لزم

الأمر. ولذلك توصي اللجنة بتخفيض الاحتياجات المقترحة من الموارد تحت بند الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية بمبلغ 3 900 دولار وبالإبقاء عليها دون تغيير في مستوى الفترة 2020/2019.

(ب) *السفر في مهام رسمية*: تبلغ الموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية 278 900 دولار، بزيادة قدرها 32 900 دولار، أو بنسبة 13,4 في المائة، مقارنةً بمبلغ 246 000 دولار المخصص للفترة 2020/2019 (المرجع نفسه، الفقرة 56). وأبلغت اللجنة بأنه من المتوقع حدوث نقص في الإنفاق قدره 3 100 دولار، أو بنسبة 1,2 في المائة للفترة 2020/2019. فتحت بند السفر في مهام رسمية (لأغراض التدريب) على وجه التحديد، ترتبط أساساً الزيادة المقترحة بمبلغ 32 600 دولار، أو بنسبة 48 في المائة، من 67 900 دولار في الفترة 2020/2019 إلى 100 500 دولار في الفترة 2021/2020، بتدريب الموظفين الوطنيين في أماكن خارج منطقة البعثة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن التدريب سيعقد في قاعدة الأمم المتحدة للجستيات، وقاعدة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فالنسيا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وترى اللجنة الاستشارية أن البعثة ينبغي أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى الاعتماد على تكنولوجيا التدريب عن بعد، بما في ذلك التداول بالفيديو، وبالنظر إلى النقص المتوقع في الإنفاق في الفترة 2020/2019، توصي أيضاً بتخفيض قدره 10 في المائة (27 900 دولار).

(ج) *المرافق والهياكل الأساسية*: فيما يتعلق بتركيب الإضاءة الأمنية التي تعمل بالطاقة الشمسية والاستعاضة عن نظم توليد الطاقة القديمة بمولدات هجينة تعمل بوقود الديزل (انظر أيضاً [A/73/755/Add.5](#)، الفقرة 36)، أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن القوة ستواصل اتصالها بالسلطات الحكومية المضيفة حتى تحصل على جميع التصاريح والترخيص اللازمة لإنجاز المشروع. وتأسف اللجنة الاستشارية لحالة لتأخر إنجاز المشروع، في انتظار الحصول على الدعم من الحكومة المضيفة والموافقة من السلطات المحلية، وتأمل أن تضاعف القوة جهودها للتعبيل بحصولها على الوثائق اللازمة. وتتطلع اللجنة إلى تلقّي مستجدات عن تلك الجهود في الميزانية المقترحة المقبلة. وتقدم اللجنة الاستشارية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام تعليقاتها عن المبادرات البيئية ([A/74/737](#)).

(د) *النقل البري*: تبلغ الموارد المقترحة للنقل البري 2 065 900 دولار، وهو ما يعكس نقصاناً قدره 71 300 دولار، أو بنسبة 3,3 في المائة، وتوفر، في جملة أمور، موارد لاقتناء مركبات جديدة ([A/74/693](#)، الفقرة 19). وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها على ضرورة بذل الجهود اللازمة لمواءمة عدد المركبات مع النسب القياسية المقررة (انظر [A/73/755/Add.5](#)، الفقرة 29)، وتوصي لذلك بتخفيض في الموارد المقترحة تحت بند النقل البري بنسبة 5 في المائة (103 295 دولاراً).

(هـ) *اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى*: أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد المقترحة تحت بند الخدمات التعاقدية الفردية تبلغ 131 600 دولار، أي بزيادة قدرها 100 دولار، أو بنسبة 0,1 في المائة، مقارنةً بمبلغ 131 500 دولار المخصص للفترة 2020/2019، رغم أن خدمات المساعدة القانونية سيتوقف تقديمها تحت هذا البند ولكنها ستُسند، بدلاً من ذلك، إلى الموظف القانوني المعاون (موظف فني وطني) المقترح إنشاء وظيفته حديثاً (انظر الفقرة 14 أعلاه). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التكلفة الشهرية للخدمات التعاقدية الفردية تبلغ 3 131 دولاراً. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه في الفترة 2019/2018، جرى التعاقد مع مساعدين قانونيين، الأول لفترة ثمانية أشهر والثاني لفترة ثلاثة أشهر، بتكلفة إجمالية قدرها 34 441 دولاراً. وفي الفترة 2020/2019، جرى التعاقد مع مساعد قانوني لمدة ستة أشهر، بتكلفة إجمالية

قدرها 18 786 دولارا. وتوصي اللجنة الاستشارية، في ضوء توصيتها الواردة في الفقرة 14 أعلاه، بإنشاء وظيفة لموظف لقانوني معاون (موظف فني وطني)، وبما أن المساعدة القانونية سيتوقف تقديمها تحت بند الخدمات التعاقدية الفردية، توصي بتخفيض قدره 30 000 دولار تحت هذا البند.

21 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالتكاليف التشغيلية، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرات 12 و 13 و 18 و 20 (أ) و (ب) و (د) و (هـ) أعلاه.

خامسا - استنتاجات

22 - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 في الفرع الخامس من تقرير أداء الميزانية (A/74/598). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَدَّ لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 1 382 000 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة 419 400 دولار للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2019.

23 - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/74/693). ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ 295 500 دولار، من 52 045 600 دولار إلى 51 750 100 دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية، بناءً على ذلك، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا قدره 51 750 100 دولار للاتفاق على القوة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، بما في ذلك مبلغ قدره 22 885 800 دولار يمول من التبرعات المقدمة من حكومة قبرص (16 385 800 دولار) وحكومة اليونان (6 500 000 دولار).